

## تقرير

في وزارة المال أشخاص يتمتعون بامتيازات جمّة، يتحكّمون بالمفاصل الأساسية من دون أن يكونوا خاضعين لرقابة مجلس الخدمة المدنية، ولا لرقابة هيئات الرقابة، كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة، يتقاضون رواتب أعلى بكثير من رواتب زملائهم المحسوبين في ملاكات الإدارة العامّة، أحدهم صار وزيراً وآخر يمارس دور الوزير الرديف... إنهم العاملون في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## UNDP إدارة رديفة!

مكتب يتحكم بمفاصل وزارة المال وهو خارج المساءلة

يجري تقديم بعض العاملين الرئيسيين في وزارة المال بصفتهم «هبة» منحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لمساعدة الحكومة اللبنانية على تطوير أوضاع الإدارة العامّة وتحسين إنتاجيتها ورفدها بالكفاءات اللازمة... إلا أن الحقيقة ليست كذلك إطلاقاً، فمكتب UNDP، المهيم على وزارة المال لا يعدو كونه إدارة رديفة أحدثت لحشو الأزام والاتباع والزوجات، في واحدة من أهم الإدارات العامّة وأكثرها حساسية، ولغاية في نفس يعقوب، بدأت تنفضح في سباق سيل الفضائح الذي يعرق هذه الوزارة.

تمويل من المال العام يتولى العاملون في مكتب UNDP وظائف أساسية ويشرفون على تنفيذ مهمات ذات طابع «سيادي»، تتصل بإدارة الضرائب والدين العام ونظام المعلوماتية والأرشيف وغيرها... إلا أنهم غير خاضعين لأي نوع من أنواع المساءلة، ما عدا التي تنص عليها عقودهم شبه السريّة... وكل ذلك من دون أي مساهمة فعلية من جانب الأمم المتحدة لتمويل كلفتهم، ما عدا تقديم الستار الذي يتخفى خلفه هؤلاء ومن وراءهم، وهذا «التستير» يمثل فضيحة حقيقية قد تصيب المسؤولين في المنظمة الأممية، التي ما انفكت ترفع شعار الشفافية ومحاربة الفساد،

فيما هي تغطّي في لبنان أطراً غير نظامية ومخالفة للقانون جملة وتفصيلاً. فقد كشفت مناقشات لجنة المال والموازنة النيابية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يساهم في تمويل مكتبه في وزارة المال إلا بمبلغ زهيد لا يتجاوز 50 ألف دولار سنوياً، فيما الموازنة العامّة، أي أموال الضرائب التي يسدها المقيمون، تساهم بنحو 1,4 مليون دولار سنوياً، ولا تقف الفضيحة عند هذا الحد، بل إن البرنامج يتقاضى نسبة 10 في المئة من مساهمة الموازنة (نحو 140 ألف دولار) لإدارة الأموال المحوّل إليه، بمعنى أنه يسدّد مبلغ الخمسين ألف دولار من هذا الاقتطاع، ويبقى له 90 ألف دولار!

## نقاش بلا نتيجة

هذه الوقائع حفزت سجلاً حامياً بين النواب، إلا أنه لم يبلغ حدود تعليق الاعتماد المرصود، وهو اعتماد يجري صرفه منذ سنوات عدّة، من دون أن تكون هناك قوانين موازنات في الأصل، وهو يدخل في إطار الإنفاق الذي صنّفه فريق من السلطة كإنفاق غير قانوني حصل بين عامي 2006 و2009 ويستمر بلا توقف حتى الآن. فقد تبين للنواب أن مشروع الموازنة العامّة والموازنات الملحقة لعام 2010 و2011 لحظاً مساهمات مخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بقيمة 2,1 مليار ليرة، في الجزء الأول من موازنة وزارة المال، وضمن وظيفة «الإدارة المالية وإدارة الخدمات الإحصائية»، فطلب هؤلاء النواب من ممثلي الوزارة تزويدهم بموازنة البرنامج المفصلة مع نفقات عامي 2008 و2009 المفصلة أيضاً، مع

تقديم بيان للعاملين في البرنامج وجنسياتهم والمهام المنوطة بكل منهم. الهدف من هذه الطلبات محاولة فهم سبب خلق مكتب باسم الأمم المتحدة تموله الموازنة العامّة ويعمل فيه متعاقدون لبنانيون، إذ يخشى النواب أن يكون هذا النوع من المساهمات الممنوحة لمكتب UNDP مخصصاً لإجراء عمليات توظيف داخل القطاع العام، بحجة دعم الإدارة اللبنانية في إنجاز مهماتها، فيما الغاية الكامنة وراء ذلك هي العكس، إذ إن هذه المساهمات يقصد منها دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنه يقطع نحو 10 في المئة من المبلغ لإدارة الأموال المحوّل إليه.

## متعاقدون بلا أي رقابة

ورأى النواب أن عمليات التوظيف

التي تجري من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنطوي على تحايل كبير على القوانين والأنظمة: فهي لا تخضع لرقابة مجلس الخدمة المدنية، ولا لرقابة هيئات الرقابة كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة. وهي لا تخضع لقانون سلسلة الرتب والرواتب، إذ إن المتعاقدين الذين يجري التعاقد معهم، وغالباً لسنوات طويلة، بموجب هذه المساهمات الممولة من المال العام، يتقاضون رواتب تفوق أعلى الرواتب المحوطة في سلسلة الرتب والرواتب، وهذا الأمر أدّى إلى عملية نزف حقيقية، باعتبار أن الموظفين الكفاء في الإدارة العامّة اللبنانية، وأمام هذا الواقع وجدوا أنفسهم مضطّرين: إما إلى الاستقالة بهدف التعاقد مع البرنامج، وإما إلى

## لا أثر للمكتب

ليس هناك أي أثر لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصيغته القائمة في الوندائق الرسمية للأمم المتحدة، بل هناك مشروع محدد تحت عنوان «تطوير القدرات على الإصلاح الضريبي والإدارة الضريبية»، ويتضمن ثلاثة محاور رئيسية: (1) تعزيز الإصلاحات الضريبية التي حققت بموجب القرار 92/017 وماسبتها. (2) تحديد جيل جديد من الإصلاحات وتنفيذها بالتنسيق مع رؤية وزارة المال للقرن الواحد والعشرين. (3) تلبية جدول الأعمال الاقتصادي الخاص بالحكومة اللبنانية بعد مؤتمر باريس 3 والرامي إلى إعادة لبنان إلى موقعه الاقتصادي على الرصيف سليمة من الناحيتين الضريبية والاقتصادية.

90

في المئة

هي نسبة تمويل مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارات العامّة من الموازنة، بحسب تصريح لرئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان، الذي تساءل «لماذا لا تعزز الكفاءات في هذه الإدارات وتملاً الشواغر فيها بدلاً من صرف مبالغ طائلة على إدارات رديفة؟»

## قطاعات

التبادل البيئي

اتصالات

## عبود يدعو إلى تفعيل السياحة العربية

والأفراد والعمالة». ويرى الطباع أن المشاريع التي أقرت في قمة الكويت توفر العناصر الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي، وتعرّض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية، ومواجهة منافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية. لكن في ظل المتغيرات الطارئة، يجب تحفيز مناخ الاستثمار في عدد من الدول العربية والقطاعات الاقتصادية الواعدة، لتعزيز الاستثمارات العربية البيئية، ودفع سبل التجارة العربية البيئية في السلع والخدمات قدماً. وفي هذا الإطار، يرى الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب أن على الدول العربية التركيز على الإصلاحات الهيكلية، إذ إن بعض آثار الأزمة العالمية الأكثر حدة كانت في منطقة الخليج الأكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية عبر قناتين رئيسيتين هما النفط، والتدفقات النقدية.

(الأخبار)

قال وزير السياحة فادي عبود إن السياحة من أهم الموارد الأساسية للدخل القومي، وبالتالي يجب تفعيل التعاون العربي في هذا القطاع الذي «ينتج فوائد مضاعفة تعود بالنفع على كل المجتمعات العربية». كلام عبود جاء في افتتاح الملتقى الثالث عشر لمجتمع الأعمال العربي، حيث تطرق النقاش إلى تداعيات الأزمة العالمية على الدول العربية، فقال رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، العين حمدي الطباع، إن بعض الدول العربية استطاعت تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية، ولكن الاقتصاد العربي ما زال بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تنفيذ استراتيجية التعاون العربي التي انبثقت عن القمة الاقتصادية الأخيرة، «فلا بد من تسريع تنفيذ قرارات قمة الكويت في إقامة المشاريع الاستراتيجية في البنى التحتية وتطوير التبادل العربي البيئي في التجارة والاستثمار، وإزالة القيود أمام حركة السلع

## 1,8 مليار مشترك في الهاتف الخليوي عالمياً

وسيلتين يمكن من خلالهما أن يستفيد الفقراء؛ الأولى تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الشركات الصغيرة ذات الصلة المباشرة بالفقراء، والثانية عبر المشاركة في القطاع المنتج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحدثت عن «الخدمات المالية عبر الهاتف النقال التي هي أيضاً أحد التطبيقات المهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات». وقال المسؤول الأول عن شؤون تكنولوجيا المعلومات في «إسكوا»، رامي الزعتر، إن الاشتراكات في الهاتف النقال زادت ستة أضعاف بين عامي 2003 و 2009 في منطقة «إسكوا»، فعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في كلفة الهاتف الخليوي في المنطقة العربية، تنفق البلدان الأقل نمواً، أي ذات الدخل القومي الإجمالي المنخفض، أكثر من البلدان الأكثر نمواً لقاء هذه الخدمات».

(الأخبار)

ارتفع عدد مشتركي الهاتف الخليوي في العالم إلى 1,2 مليار مشترك في نهاية عام 2009، فيما سيبلغ عدد مستخدمي الهاتف الخليوي 5 مليارات، بمعدل انتشار يصل إلى 68%، فيما يقدر عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 1,8 مليار نسمة، منهم 480 مليون مستخدم لخدمة الحزمة العريضة. هذه المعطيات جاءت في تقرير «اقتصاد المعلومات لعام 2010» الذي أطلقه أمس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، بعنوان «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال والحد من الفقر». وقد عرضت مسؤولية الشؤون الاقتصادية في «أونكتاد»، ديانا كوركا، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير الوسائل للنساء والرجال الفقراء للنفوذ إلى المعلومات المفيدة والتواصل، إذ إنها «تساعد على بناء وتحسين أحوالهم المعيشية»، مشيرة إلى أن التقرير يذكر